

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

انتهاء أزمة إيرادات المقاصة

في 2 كانون أول، حولت الحكومة الاسرائيلية 1.14 مليار دولار من إيرادات ضرائب المقاصة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بعد انتهاء الأزمة السياسية والاقتصادية التي دامت ستة أشهر. جاء قرار السلطة الفلسطينية بإعادة العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية، وقبول الأموال المحولة، بعد شهرين من تجميد إسرائيل خططها للضم، وأسبوعين من فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والذي تعهد بالضغط لعودة المفاوضات على أساس حل الدولتين واستئناف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين¹.

إعلان الحكومة الإسرائيلية عن خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية اعتباراً من 1 تموز 2020 دفع السلطة الفلسطينية لوقف التنسيق الأمني والاقتصادي والمدني مع الحكومة الإسرائيلية، ورفض استلام التحويلات الشهرية من الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة على وارداتها من وعبر إسرائيل². وتضم هذه الإيرادات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الجمارك وغيرها من الضرائب التي تجمعها إسرائيل بالنياحة عن السلطة الفلسطينية وتحولها لها شهرياً بعد خصم 3%.

تعد إيرادات المقاصة مصدراً رئيسياً من مصادر الخزينة العامة، حيث تشكل قرابة ثلثي إيرادات السلطة الفلسطينية كاملة، وتغطي 50% من النفقات العامة³. خلال الفترة ما بين 1996-2019، ارتفعت حصة إيرادات المقاصة من 10% إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ازدادت أهميتها في تمويل النفقات الجارية والأجور.

فرج مؤقت

ساعد استلام الضرائب في توفير بعض السيولة للسلطة الفلسطينية التي تعاني من ضائقة مالية⁴ بعد أشهر من انقطاع رواتب موظفي القطاع العام، والخصائر الاقتصادية الضخمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتراجع مساعدات الدول العربية بقرابة 80.8%⁵. في 3 كانون أول، تلقى 130,000 موظفاً من موظفي القطاع العام رواتبهم عن شهر تشرين الثاني كاملة (260 مليون دولار)، و50% من قيمة اقتطاعات الرواتب المستحقة على مدار الأشهر الستة الماضية (365 مليون دولار)⁶. وقد تعهدت وزارة المالية الفلسطينية بدفع المبلغ المتبقي قبل نهاية كانون أول. بالإضافة لدفع متأخرات الرواتب كاملة بمبلغ 625 مليون دولار، ستقوم وزارة المالية بسداد 183 مليون دولار من متأخرات القطاع الخاص، وخاصة الديون المستحقة للمستشفيات وشركات الأدوية، ومبلغ 137 مليون دولار لسداد أقساط القروض المصرفية⁷. وسيتم تخصيص ما يتبقى من سيولة لضمان استمرار المساعدات الاجتماعية دون انقطاع واستئناف دعم البرامج الأكثر حيوية في قطاع التعليم، والاقتصاد، والزراعة، والرعاية الصحية⁸.

المالية العامة

وفق أحدث البيانات المتوفرة حول المالية العامة، كان صافي الإيرادات العامة خلال الربع الثالث 2020 أقل من مستواه خلال الفترة المناظرة 2019 بحوالي 61%. ويعكس هذا بوضوح وقف تحويل إيرادات المقاصة، ولكن تدهور الأنشطة الاقتصادية أدى أيضاً لتراجع الإيرادات المحلية في الربع الثالث 2020 بنسبة 1.9% مقارنة بالربع المناظر 2019، على الرغم من التخفيف الكبير في إجراءات الوقاية من الجائحة⁹. كما تراجع دعم المانحين للموازنة بشكل كبير خلال الربع الثالث بقرابة 51.0%. وأدى تراجع الإيرادات لخفض النفقات العامة الحيوية بنسبة 2%، وانخفض مستوى النفقات التطويرية المتدني أصلاً بنسبة 14.8%. كما ارتفع صافي المتأخرات المتراكمة بنسبة 41.9%.

النشرة 171

كانون الأول 2020

التقارير الرئيسية

يتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة 8% نتيجة الموجة الجديدة من تفشي الوباء، والتباطؤ الاقتصادي الحاد، والأزمة السياسية التي واجهت السلطة الفلسطينية

يقدر تقرير البنك الدولي أن 121 ألف عامل فقدوا وظائفهم في الربع الثاني من العام 2020، في حين تحسن الوضع خلال الربع الثالث بعد أن عاد 50 ألف عامل لوظائفهم. وهو ما أدى لتحسن معدل البطالة ليصل 28.8% مع نهاية الربع الثالث

في 25 تشرين ثاني 2020، نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريراً حول التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاقات والقيود المفروضة

خلال تشرين ثاني 2020، أغلق مؤشر القدس عند مستوى 462.8 نقطة في آخر يوم تداول، مرتفعاً بنسبة 6.4% مقارنة بالشهر الذي سبقه

1 <https://yhoo.it/3425Dp8> / <https://wapo.st/3qL1i3C>
2 <https://reut.rs/3gGfWVg> . <https://nyti.ms/3nasAhA>
3 <http://documents1.worldbank.org/curated/en/574441606230442130>
4 <https://yhoo.it/3gB1DRE>
5 <https://bit.ly/2LoyXzJ>
6 www.aliqtisadi.ps/article/78726/
7 www.aliqtisadi.ps/article/74314/
8 <https://english.wafa.ps/Pages/Details/122087>
9 <https://bit.ly/34kr1GD>

جدول (1): الموازنة الفلسطينية العامة للربع الثالث من العام 2019 والعام 2020، مليون شيكل (على أساس الاستحقاق)

البند	الربع الثالث 2020	الربع الثالث 2019	% التغير
1. صافي الإيرادات العامة	926.5	2366.9	-60.9%
أ. إيرادات محلية	1002.5	1021.8	-1.9%
ب. إيرادات المقاصة	0.00	1475.6	-100.0%
2. إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض	3862	3942.7	-2.0%
أ. الرواتب والأجور	1736.2	1678	3.5%
ب. مساهمات اجتماعية	171	164	4.3%
ت. النفقات الجارية الأخرى	1,986.10	2,100.70	-5.5%
3. عجز الحساب الجاري قبل التمويل	-2935.4	-1575.8	86.3%
النفقات التطويرية	245.1	287.8	-14.8%
4. عجز الموازنة الكلي (قبل المنح والمساعدات)	-3180.5	-1863.6	70.7%
أ. دعم الموازنة العامة	253.8	517.6	-51.0%
ب. صافي التمويل من البنوك المحلية	1688.5	-790.8	313.5%
5. متأخرات النفقات (الصافي التراكمي)	1469.3	1035.1	41.9%

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية¹⁰

الخمس سنوات. وفي كل مرة يوقف تدفق إيرادات المقاصة، يتم تخفيض الإنفاق العام على نحو مفاجئ، وتحرم السلطة الفلسطينية من الأداة المالية الوحيدة لديها لتحفيز الطلب الكلي، مما يتسبب بأضرار بالغة للاقتصاد الفلسطيني ويخلق مصاعب اقتصادية للمواطنين نتيجة التقلبات في معدلات البطالة والفقير.¹⁸

أزمة المقاصة الأخيرة هي الثانية في غضون عام واحد.¹⁹ بدأت الأزمة السابقة في شباط 2019 عندما رفضت السلطة الفلسطينية استلام إيرادات المقاصة لسبعة أشهر متواصلة بعد أن قامت الحكومة الإسرائيلية باقتطاع مبلغ يعادل الأموال التي تحولها السلطة الفلسطينية لأسر الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.²⁰ وفقا للبنك الدولي، أدى تجميد تحويل إيرادات المقاصة خلال العام 2019 لتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 1.9%، حسب تقديرات البنك الدولي على افتراض استمرار تدفق الإيرادات دون انقطاع، إلى 0.9% فقط.

التأثيرات الاقتصادية لكوفيد-19

مؤخراً، سجلت الأراضي الفلسطينية رقماً قياسياً في عدد الحالات اليومية المصابة بوباء كوفيد-19، مما استدعى العودة لفرض تدابير وقائية جزئية.²¹ بتاريخ 27 كانون أول 2020، كان هناك 150,046 حالة إصابة مؤكدة في فلسطين، منها 111,909 في الضفة الغربية، وتشمل 16,953 حالة في القدس الشرقية، بالإضافة إلى 38,137 حالة في قطاع غزة. بلغت حالات الوفاة جراء الإصابة بالفيروس 1,434، وبلغ عدد المتعافين 124,614، أما الغالبية المتبقية فهم مصابون بأعراض طفيفة.²²

يتوقع أن تؤثر إجراءات الإغلاق الأخيرة، والتي بدء تطبيقها بشكل كلي في أربع محافظات اعتباراً من النصف الثاني من كانون أول 2020 وفرضت لاحقاً على بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الأنشطة الاقتصادية والمواطنين بشدة، إذ تشير العديد من الإحصاءات إلى أن الإغلاق الأول في آذار- أيار 2020 قد أدى لحدوث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي.

تأثير الجائحة على قطاع الأعمال

يتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة 8% نتيجة الموجة الجديدة من تفشي الوباء، والتباطؤ الاقتصادي الحاد، والأزمة السياسية التي واجهت السلطة الفلسطينية والتي أثرت سلباً على الإنفاق العام واستهلاك موظفي القطاع العام خلال الأشهر الستة الماضية.²³ بينما كانت التوقعات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد «ماس» أوائل العام تشير إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي تراوح بين 14 و21%.

وفقاً لمسح أجرته حديثاً وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عينة مكونة من 2600 منشأة اقتصادية، أدت الاغلاقات المفروضة خلال الفترة بين آذار-أيار 2020 لتراجع مستوى الإنتاج و/أو المبيعات بنسبة 50% مما اضطر 14% من المنشآت المبحوثة لخفض عدد موظفيها.²⁴ تشير نتائج المسح إلى أن 47% من المنشآت تتوقع انخفاضاً في مبيعاتها خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة للإغلاق وتراجعا بنسبة 24% في العمالة.

بشكل عام، أفادت 93% من المنشآت المبحوثة بتراجع في مستوى مبيعاتها/إنتاجها بعد انخفاض بنسبة 5% في الاستهلاك خلال فترة الإغلاق الأولى. كان قطاعي البناء والخدمات أكثر القطاعات تضرراً، حيث تراجعت مبيعاتها بنسبة 56%. كما توقفت الأنشطة السياحية والحرفية عن العمل بشكل كلي تقريباً، وتوقفت صناعات الألبسة وغيرها عن العمل بشكل جزئي.

كما يبين المسح، ذكرت 63% من المنشآت أنها تواجه صعوبة في الوصول للمدخلات اللازمة للإنتاج، وكان أكثر القطاعات المتأثرة بذلك: قطاع

ووفقاً لتقرير صدر حديثاً عن البنك الدولي، يتوقع أن ينتعش الاقتصاد الفلسطيني مع استئناف تحويلات المقاصة. إلا أن التقرير يتوقع عجزاً في الموازنة هذا العام بحوالي 760 مليون دولار.¹¹ ويطلب البنك الدولي الحكومة الإسرائيلية والدول المانحة الأخرى العمل مع السلطة الفلسطينية لمساعدتها على سد الفجوة في موازنتها المالية.¹²

إدارة مرنة للمالية العامة في عام مليء بالأزمات

أوضح شكري بشارة، وزير المالية، أن الحكومة الفلسطينية كانت تعمل بـ 60-70 مليون دولار شهرياً فقط منذ أيار 2020 (أي 30% فقط من إيراداتها المعتادة)، بالإضافة إلى مساعدات خارجية بقرابة 35 مليون دولار.¹³ بالإضافة إلى وقف تحويلات المقاصة بحوالي 200 مليون دولار شهرياً (والتي تشكل 60% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية). أوضح بشارة أن الضرائب المحلية المحصلة تراجعت بنسبة 10% مقارنة بنفس الفترة نتيجة لتدهور الأنشطة الاقتصادية. وأضاف أن السلطة الفلسطينية ستواجه عجزاً في موازنتها هذا العام قدره 850 مليون دولار (وهو أعلى بقليل من توقعات البنك الدولي) مقارنة بعجز يقدر بـ 1.56 مليار دولار في حال استمرت السلطة الفلسطينية برفض استلام تحويلات المقاصة.

للتعامل مع الأزمة، ونظراً لعدم توفر خيارات بديلة، اعتمدت الحكومة الفلسطينية على البنوك المحلية كمصدر لتمويل جزء من مدفوعات رواتب موظفي القطاع العام.¹⁴ وتراوح معدل اقتراض الحكومة الفلسطينية من المصارف بين 100-120 مليون دولار شهرياً، مما أدى لتراكم قروض بذمتها بحوالي 2.2 مليار دولار مقارنة بـ 1.5 مليار دولار في نيسان 2020. ووفقاً للتقرير الذي صدر حديثاً عن البنك الدولي، أدت مديونية السلطة الفلسطينية المرتفعة إلى خلق مخاطر جديدة على القطاع المصرفي المحلي بسبب تجاوز السقف المسموح به وفق قوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.¹⁵ ووفقاً لسلطة النقد، تراجعت أرباح القطاع المصرفي والمالي لأدنى مستوى لها خلال السنوات الأخيرة، بنسبة تصل 36% في الربع الثالث 2020 مقارنة بالفترة المناظر من العام 2019، وانخفض العائد على حقوق المساهمين إلى 4% مقارنة بـ 8.3% في العام 2019.¹⁶ ويلقي التقرير الضوء على ضرورة استقلالية سلطة النقد الفلسطينية بشكل دائم، حيث أن معضلة تمويل السلطة الفلسطينية والاقتراض المبالغ به لا تزال تشكل مخاطر عالية تهدد استقرار القطاع المالي، كما تهدد بمزاحمة أئتمان القطاع الخاص وارتفاع مخاطر الائتمان ومشاكل السيولة.¹⁷

أزمة متجددة

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، اوقفت تحويلات إيرادات المقاصة 10 مرات ولفترة زمنية إجمالية تتجاوز

¹⁸ <https://bit.ly/3prJpVO>
¹⁹ www.aliqtisadi.ps/article/78470/
²⁰ <http://documents1.worldbank.org/curated/en/574441606230442130>
²¹ www.aliqtisadi.ps/article/78549/
²² <https://corona.ps/>
²³ في نيسان 2020، توقع البنك الدولي بانكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 2.5 فقط. بعد أزمة إيرادات المقاصة، توقع البنك بانكماش الاقتصاد بنسبة 11. يُرجى الاطلاع على: <https://bit.ly/2VWV1Ua>
²⁴ <https://bit.ly/2WeHGXD>

www.pmf.ps/pmfof/documents/accounts/monthly/2020/October.2020.ar.pdf 10
<https://bit.ly/3gEYwbs> 11
<https://bit.ly/370TyTd> 12
www.aliqtisadi.ps/article/78747/ 13
www.aliqtisadi.ps/article/78574/ 14
<https://bit.ly/345N0We> 15
<https://bit.ly/2W24GZy> 16
<https://bit.ly/3m5pRVp> 17

التكلفة الاقتصادية للحرب والحصار على قطاع غزة

في 25 تشرين ثاني 2020، نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريراً حول التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها القطاع نتيجة للحصار والإغلاقات والقيود المفروضة.³¹ يقدر التقرير المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة التكلفة الاقتصادية التراكمية الناجمة عن الحصار المطول والعمليات العسكرية في القطاع خلال الفترة بين 2007-2018، بحوالي 16,7 مليار دولار، أو ما يمثل 107% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين.

انكماش الاقتصاد

نما الاقتصاد الغزي بنسبة 5% فقط في الفترة ما بين الأعوام 2007 و2018، وانخفضت حصته في الاقتصاد الفلسطيني من 38% في العام 2007 إلى 18% فقط في العام 2018.³² وخلال نفس الفترة، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27%، فيما ارتفع معدل البطالة بنسبة 49% ومعدل الفقر بنسبة 42%.

يذكر التقرير أنه على افتراض عدم حدوث عمليات عسكرية مطولة خلال السنوات الماضية، لتراجع معدل الفقر في القطاع عن معدله خلال العام 2007 والبالغ 40% لحوالي 15% في العام 2017، أي ربع مستواه الحالي والبالغ 56%. كذلك، كان من الممكن أن تتقلص فجوة الفقر، والتي تمثل درجة الفقر بين السكان، من 14% في 2007 إلى 4.2% في 2017، بدلا من معدلها الحالي والبالغ 20%.

تآكل القدرة الإنتاجية

أدى الحصار والعمليات العسكرية لتعجيل مسارات التحول الهيكلي التي كان يتبناها الاقتصاد الغزي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1995. حيث انخفض الاستثمار بشكل هائل من 11.0% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1994 إلى 2.6% فقط في العام 2018. كما تراجعت المساهمة القطاعية للقطاعات الإنتاجية خلال الفترة بين 1995-2018 بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، انخفضت مساهمة الزراعة والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة من 34% إلى 23%، وانخفضت مساهمتها في سوق العمل من 26% إلى 12%.

المسار المستقبلي

يقدم تقرير الأونكتاد سلسلة من التوصيات الرامية لاستعادة النمو الاقتصادي في القطاع. ويذكر التقرير أنه لا يمكن حل أزمة القطاع إلا بعد إنهاء الحصار الإسرائيلي بالكامل، ووقف إطلاق الصواريخ على أهداف مدنية، والسماح للقطاع بحرية التجارة مع بقية الأراضي الفلسطينية، والبلاد المجاورة والأسواق العالمية، وضمان حرية التنقل للشركات، والتعليم، ولم شمل الأسر، وتوفير خدمات الرعاية الطبية. كما ينبغي إعطاء الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، والقاعدة الإنتاجية للقطاع، ناهيك عن بناء الموانئ والمطارات. إضافة إلى ذلك، لا بد من إعادة تأهيل محطة توليد الكهرباء في غزة، وإنشاء محطة تحلية للمياه، لتوفير مياه وكهرباء آمنة ودائمة للسكان. وأخيراً، يوصى الأونكتاد بضرورة السماح لفلسطين بتطوير حقول الغاز الطبيعي البحرية قبالة سواحل غزة، فمن شأن هذه الاستثمارات إعادة تأهيل اقتصاد القطاع وضمان تعافيه.

بورصة فلسطين في نهاية تشرين ثاني 2020

خلال تشرين ثاني 2020، أغلق مؤشر القدس عند مستوى 462.8 نقطة في آخر يوم تداول، مرتفعاً بنسبة 6.4% مقارنة بالشهر الذي سبقه وبنسبة 10.6% مقارنة بالشهر المناظر 2019.³³ وقد تم تداول ما مجموعه 7.7 مليون سهم خلال الشهر، بقيمة بلغت 17.1 مليون دولار مسجلة زيادة قدرها 67% في عدد الأسهم المتداولة و148% في حجم التداول مقارنة بشهر تشرين أول 2020.

البناء (73%)، يليه قطاع التجارة (71%)، وقطاع الصناعة (69%). كما تراجع التدفق النقدي لدى نسبة مرتفعة جداً من المنشآت تقارب 89% مما أدى لارتفاع في نسبة الشيكات المرتجعة بقرابة 36%. اضطرت 37% من المؤسسات للتأخر بالدفع للموردين والموظفين، بينما لجأت 36% من هذه المؤسسات للاقتراض من الإصدقاء والأقارب، و14% اضطرت لتسريح بعض العاملين لديها، و9% من المؤسسات اقتطعت جزءاً من رواتب وأجور العاملين، و11% من هذه المؤسسات قامت بمنح موظفيها اجازة بلا راتب. كذلك أفادت 59% من المؤسسات بأنها واجهت صعوبة في الوصول للخدمات المالية الرسمية.

تأثير الجائحة على العمالة

وفقاً لتقرير البنك الدولي، تدهورت اوضاع العمالة في فلسطين منذ بدء تفشي كوفيد-19 بعد تحسنها بشكل طفيف في العام 2019.²⁵ ويقدر التقرير أن 121 ألف عامل فقدوا وظائفهم في الربع الثاني، في حين تحسن الوضع خلال الربع الثالث بعد ان عاد 50 ألف عامل لوظائفهم. وهو ما أدى لتحسن معدل البطالة ليصل 28.8% مع نهاية الربع الثالث من العام 2020.

أكد شاهر سعد، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أن خسائر العمال الناجمة عن الجائحة تقدر بنحو 1.25 مليار دولار، 800 مليون دولار منها قيمة الخسارة المترتبة على توقف عشرات آلاف العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل عن العمل. وأفاد سعد بأن إجمالي عدد العمال المتأثرين بالجائحة بلغ نحو 300 ألف عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، استفاد ثلث هؤلاء العمال فقط من دعم حكومي لمرة واحدة بقيمة 700 شيكل. وأشار سعد إلى أن عدد العاملين الذين تم إنهاء خدماتهم منذ بدء الجائحة يقارب 180 ألف عامل في الضفة الغربية والقطاع، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء العمال يعملون في قطاع البناء.²⁶

على الرغم من ارتفاع معدل البطالة، إلا أن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات ارتفع بحوالي 30,000 عامل في الربع الثالث 2020 ليصل الى 132,000 عامل، وهو قريب من مستواه ما قبل العام 2020. ويعزى ذلك لتخفيف إسرائيل من إجراءاتها الوقائية للحد من الوباء. وكان الارتفاع الأكبر في عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد، حيث ارتفع عدد العمال بنحو 21,000 من أدنى مستوياته أوائل العام 2020. كما شهدت الأجور اليومية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً، وبلغت 254 شيكل في الربع الثالث من العام مقارنة بـ 249 شيكل في الربع السابق.²⁷

المآزق الاقتصادي في قطاع غزة

تكبد عمال قطاع غزة خسائر فادحة نجمت عن تفشي فيروس كوفيد-19 والإغلاقات التي تبعته للحد من انتشاره. سجل معدل البطالة في قطاع غزة رقماً قياسياً وصل 49.1% في الربع الثاني 2020، منخفضاً بشكل طفيف لنحو 48.6% في الربع الثالث 2020.²⁸ وارتفع معدل البطالة بين الشباب في الربع الثالث إلى 74.1% مقارنة بمستواه ما قبل الوباء والبالغ 69%.

في 22 تشرين الثاني، أطلقت الهيئة الفلسطينية للفنادق والمطاعم السياحية في غزة نداء استغاثة ناشدت فيه المؤسسات المحلية والدولية لدعم أكثر من 10,000 عامل متعطل عن العمل في القطاع السياحي.²⁹

كغيرهم من القطاعات، تأثر العاملون في القطاع الزراعي في غزة بالجائحة. فعلى الرغم من التوقعات بأن يرتفع إجمالي الإنتاج من محصول الفراولة هذا العام بحوالي 7000 طن (أي بزيادة 1000 طن عن إجمالي الإنتاج في العام الماضي) نتيجة زيادة المساحة المزروعة بحوالي 700 دونم، إلا أن إجراءات إغلاق الأسواق والحدود، ستؤثر على تصدير أو تسويق المزارعين لمحاصيلهم خارج الضفة الغربية. هذا من شأنه أن يؤثر على 404 مزارع من العاملين في سوق الفراولة، الذي يعد من المحاصيل والصادرات الهامة للقطاع، وأراضي زراعية مساحتها الكلية 2427 دونم تقريباً.³⁰

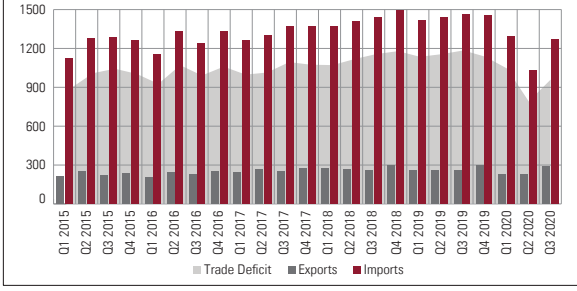
https://unctad.org/system/files/official-document/a75d310_en_1.pdf 31
<https://news.un.org/en/story/2020/11/1078532> 32
<https://web.pex.ps/eyJDT05UUKVTSUQUi0JlB21liwiTEFOR0E1joiNzkfQ 3D 3D 33>

<https://bit.ly/345NOWe> 25
www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=144a3176y340406646y144a3176 26
www.aliqtisadi.ps/article/78465/ 27
www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=144a3176y340406646y144a3176 28
www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1449abbay340372410Y1449abba 29
www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14463798y340146072Y14463798 30

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

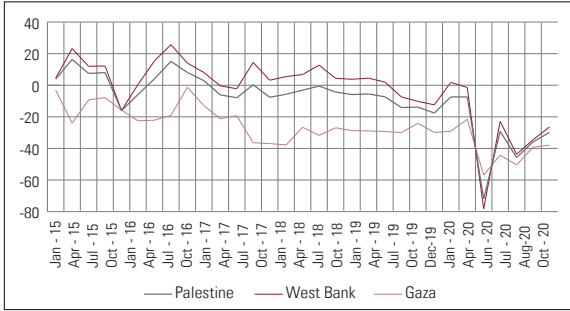
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2020



الواردات (الربع الثالث 2020): 1,269.8 مليون دولار الصادرات (الربع الثالث 2020): 291.8 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثالث 2020): 978 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

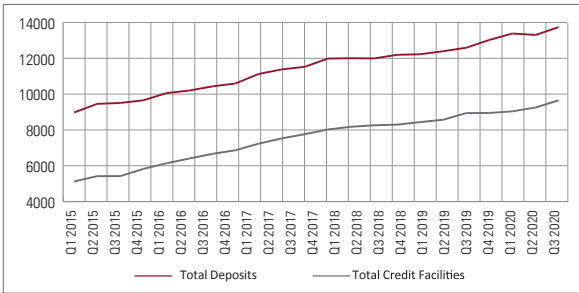
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - تشرين الثاني 2020



فلسطين (تشرين الثاني 2020): -29 - الضفة الغربية (تشرين الثاني 2020): -21.4 - غزة (تشرين الثاني 2020): -48.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

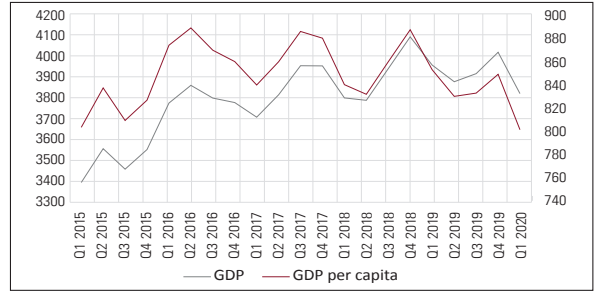
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الثالث 2020



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2020): 9,894 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثالث 2020): 14,061.9 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

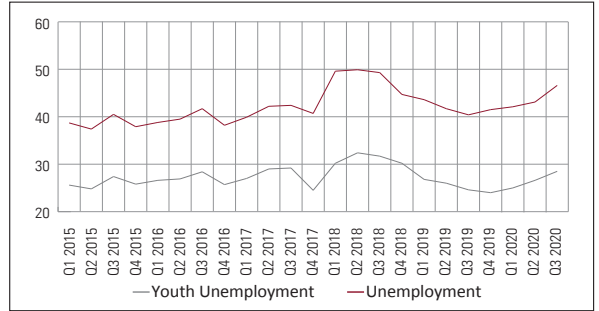
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2020): 3820.4 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2020): 802 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

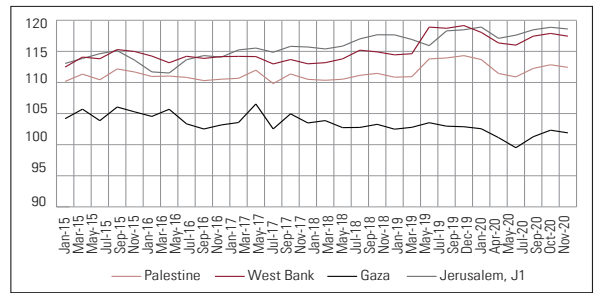
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2020



معدل البطالة (الربع الثالث 2020): 28.5% معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2020): 46.6% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - تشرين الثاني 2020



فلسطين (تشرين الثاني 2020): 112.4 - الضفة الغربية (تشرين الثاني 2020): 117.4 - غزة (تشرين الثاني 2020): 101.9 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org